المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية خلال سنتي 2008ـ 2011
دراسة تحليلية للنخبة النسوية

الباحثة: حياة غروبة

قسم علم الاجتماع – جامعة اليرموك/ الأردن

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال الوقوف على الأداء السياسي للنخبة النسوية. وقد ركّزت هذه الدراسة على النساء في الوزارات، البرلمان بغرفتيه، الأحزاب السياسية والنقابات المهنية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة، وتكونت عينة الدراسة من(150) إمرأة ناشطة في المجال السياسي، تمّ اختيارهن بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة الاستبيان أداة للدراسة لتحقيق الغرض منها.

توصلت الدراسة إلى أن تواجد النخبة النسوية في المجال السياسي مرتبط بتنفيذ القرارات، لا في صناعتها واتخاذها، بسبب قلة عددها من جهة، وانفراد الرجل السياسي بالمجال السياسي من جهة أخرى، مما جعلها في موقع منفذ وتابع، لا في موقع مؤثر ومبادر. كما كشفت الدراسة أن التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، مازال سائدا في المجال السياسي، من خلال القضايا التي أثبتت النخبة النسوية فعاليتها فيها، والتي لا تخرج عن القضايا الاجتماعية، الثقافية، التربوية لتأتي القضايا السياسية في المقام الأخير. كما أظهرت الدراسة أن هناك عوامل موضوعية ساهمت في صعود النخبة النسوية إلى الوظائف السياسية، منها المؤهل العلمي، الخبرة والكفاءة، لكن مازالت العوامل الذاتية كتزكية أحد أعضاء النخبة

الحاكمة، العلاقات الاجتماعية تلعب دورها في الصعود إلى المكانات السياسية العليا.

أثبتت نتائج الدراسة وجود تحديات عملت على الحد من فعالية الأداء السياسي للنخبة النسوية، أهمها تحديات سياسية، تليها تحديات اقتصادية ثم تحديات جندرية. أما عن أفضل آلية لتفعيل المشاركة السياسية حسب النخبة النسوية فهي تكريس مبدأ الديموقراطية، بتحقيق العدالة في توزيع الأدوار السياسية بين الجنسين على أساس الاستحقاق والانجاز، مع ضرورة توعية المرأة بحقوقها السياسية بإشراك وسائل الإعلام لتحقيق هذا الهدف.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، النخبة النسوية، المجال السياسي، الدور والمكانة.

المقدمة

لقد كانت المرأة دائما عنصرا أساسيا من عناصر التغير الاجتماعي، لكنها لم تكن في أحداث التغير تطفو على السطح، بل كانت تحدث تفاعلاتها بطريقة مستترة (الآلوسي، 1985،ص.7). ونموذج المرأة الجزائرية أوضح على ذلك، حيث كان لها دور فعال في مقاومة الاستعمار، وسجلت اسمها بأحرف من دمٍ في سجل تاريخ المقاومة والكفاح معبرة عن حق وجودها وإثبات كيانها. لكن بعد الاستقلال في ظل السيادة الوطنية لم تأخذ مكانتها المرجوة في مستوى التضحيات التي قدمتها في سبيل الوطن، وإلى جانب الرجل في الثورة، هذا الأخير الذي أخذ الدور السياسي الكامل دون أن يشاركها في ذلك متجاهلا دورها الفعال في ثورة التحرير. لكن إصرار المرأة الجزائرية ورفضها للتمييز والتهميش مكّنها من أن ترفع التحدي عن طريق التعليم، وأن تصل إلى أعلى المستويات فأصبحت الطبيبة والمهندسة والصحفية والمدرسة والقاضية والوزيرة، واستطاعت أن يكون لها حضور في المجالس التشريعية والولائية والبلدية والمواقع الحكومية. لكن رغم هذا التمثيل إلا أن مشاركتها في الحياة السياسة مازالت منخفضة، حيث تمثل نسبة

ضئيلة مقارنة بالرجل، إذ تبقى نسبة النساء أقل تمثيلا في البرلمان والمناصب الوزارية والمجالس الولائية والبلدية والوظائف العليا الأخرى. (rapport national sur le développement humain, 2007, p.45)

شغلت النساء في الانتخابات التشريعية الجزائرية 2007 / 2011 ثلاثين مقعدا (30) من مجموع 389 أي بنسبة 7.7٪، وفي مجلس الأمة أربعة مقاعد من مجموع 144 أي بنسبة 2.7٪ (المرجع السابق، ص.47)، وفي الفريق الحكومي ثلاث نساء منهن وزيرة ووزيرتين منتدبتين. هذا الفارق في وضعية النساء تكشف عن ازدواجية المجتمع الجزائري الذي يتراوح بين الحداثة والتقليد، وغياب الإرادة الفعلية لمواجهة إشكالية مشاركة النساء في الحياة السياسية واندماجها في الاقتصاد (Giddef, 2007, p.40).

رغم أن المؤشرات الكمية ليست ذات دلالة كافية على تغير الموقف من المرأة، إلاّ أن وجود نماذج نسائية برلمانية ووزارية ومعارضة سياسية ونقابية وممثلة في التشريعات المحلية يؤكد أن هناك مشاركة لهؤلاء في العمل السياسي. لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تناول واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر من خلال تحليل الأداء السياسي للنخبة النسوية، والوقوف على الأدوار التي تؤديها داخل المجال السياسي.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية أن تلقي الضوء على مشاركة هؤلاء في العمل السياسي، من خلال تحليل الأداء السياسي للنخبة النسوية في الجزائر بالوقوف على أشكال الممارسات التي تقوم بها في المجال السياسي، والتعرف على العوامل التي تساهم في صعود النخبة النسوية إلى مراكز صنع القرار، والوقوف على التحديات التي تؤثر في فعالية مشاركتها في العمل السياسي، ومن ثمة البحث عن آليات لتفعيل هذه المشاركة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على التساؤلات التالية:

1ـ ما أشكال الممارسات التي تقوم بها النخبة النسوية في المجال السياسي؟

2ـ ما العوامل التي تساهم في صعود النخبة النسوية إلى مراكز صنع القرار؟

3ـ ما التحديات التي تؤثر في فعالية مشاركة النخبة النسوية في العمل السياسي؟

4ـ ما آليات تفعيل مشاركة النخبة النسوية في المجال السياسي؟

أهداف الدراسة:

إن التحديد الدقيق لأهداف أي دراسة علمية يوفر على الباحث كثيرا من الجهد والوقت، ويحدد مجال تحركه ونوعية المراجع التي سيستفيد منها. لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتقديم تحليل للأداء السياسي للنخبة النسوية في الجزائر من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1ـ التعرف على أشكال الممارسات التي تؤديها النخبة النسوية في المجال السياسي.

2ـ التعرف على العوامل التي تساهم في صعود النخبة النسوية إلى مراكز صنع القرار.

3ـ الوقوف على التحديات التي تؤثر في فعالية الأداء السياسي للنخبة النسوية.

4ـ البحث عن الآليات لتفعيل مشاركة النخبة النسوية في المجال السياسي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في ضوء ما يجري في العالم اليوم من تحولات وتطورات في الدعوة لتحرر المرأة والحصول على حقوقها باعتبارها تمثل نصف طاقات المجتمع مما يستدعي إشراك هذا النصف في عملية التنمية من خلال فتح المجال أمامها للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي ظل النظام التقليدي الأبوي السائد في المجتمع الجزائري، والعوائق التي تعترض المرأة

الجزائرية في إثبات وجودها وجدارتها في المجال السياسي، مما يستدعي المساهمة بدراسات أكاديمية متخصصة لدراسة دور المرأة سياسيا من خلال البحث عن السبل التي يمكن أن تمكّن المرأة من تجاوز النظرة التقليدية لأدوارها، ولتجاوز هامشيتها في الحياة السياسية، خاصة أن المؤشرات الكمية التي تمّ الإشارة إليها فيما سبق تؤكد ذلك.

إن دراسة النخبة النسوية في الجزائر تكتسب أهمية كبيرة لأنها تساهم في فهم التحولات السياسية، وأنماط التغير الاجتماعي التي طرأت على المجتمع الجزائري، وتكشف عن مدى تحقيق النخبة النسوية لأهدافها من خلال التعرف على أدوارها السياسية، وعلاقتها ببعضها.

التعريفات الإجرائية:

المشاركة السياسية: تعني انخراط المرأة في العملية السياسية، عن طريق تواجدها في إحدى قطاعات المجال السياسي، باختيارها الشخصي للمشاركة في الحياة السياسية، وحرصها على الحضور في البنى القيادية المجتمعية والسياسية لممارسة دورها السياسي، بالمساهمة في رسم السياسات وصناعة القرار والإشراف على تنفيذه ومراقبة أدائه، وممارسة حقها في العمل السياسي إلى جانب الرجل لتدعيم مكانتها السياسية والاجتماعية داخل المجتمع بهدف التقدم.

النخبة النسوية: هي المشاركات في الأنشطة السياسية تضم قيادات العمل السياسي (في البرلمان بغرفتيه والحكومة)، قياديات وناشطات في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية.

المجال السياسي: هو الإطار المرجعي الذي تمارس فيه الأدوار السياسية للأفراد الذين ينتمون إليه، ويتألف من الحكومة والبرلمان بغرفتيه، الأحزاب السياسية والنقابات المهنية.

الدور والمكانة: إن الدور هو السلوك المتوقع من المرأة المشاركة في العمل السياسي، والذي تنتظره منها الجماعة المنتمية إليها، وينطوي على مجموعة من الواجبات التي تفرض عليها تأديتها، وبالمقابل تتمتع بعدد من الحقوق التي تحددها المكانة السياسية التي تشغلها. أما المكانة، فيقصد بها المركز السياسي الذي حصلت عليه المرأة في المجال السياسي، والمناصب التي تشغلها فيه. ومن ثمة يقصد بالمكانة المركز السياسي الذي تشغله المرأة في المجال السياسي، والذي يحدد الدور الذي تمارسه ضمنه.

آليات الصعود: وتعني الوسائل و الأساليب التي تعتمدها المرأة للارتقاء إلى مراكز صنع القرار السياسي، والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل موضوعية وأخرى ذاتية منها: الانتخاب، المؤهل العلمي، الانتماء لأحد مؤسسات المجتمع المدني، الخبرة المهنية، الانخراط في حزب سياسي، العلاقات الاجتماعية، تزكية من أحد أعضاء النخبة الحاكمة، العلاقات القرابية، الثروة والقوة الاقتصادية، توصية من حزب سياسي.

تحديات العمل السياسي: تتمثل في جملة العوائق التي تحد من فعالية أداء المرأة المشاركة في العمل السياسي، والتي تعرقل نشاطها السياسي وتجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها من المشاركة في الحياة السياسية، ومن ثمة تحجب إمكاناتها وطاقاتها الكامنة وتجعلها في موقع التابع. قد تكون هذه العوائق سياسية، اقتصادية، جندرية.

الدراسات السابقة:

من الدراسات العربية التي تناولت موضوع المرأة والمشاركة السياسية دراسة أبو غزالة بعنوان " المرأة و البرلمان " دراسة مقارنة (الأردن و البحرين)، التي أظهرت أن توجه المرأة الأردنية للمشاركة في البرلمان كان من خلال إقرار آلية الكوتا بتخصيص مقاعد نيابية لها، لتعزيز دورها في البرلمان. أما المرأة البحرينية دخلت إلى البرلمان كعضو مستقل مما قلّل فرص فوزها في الدوائر الانتخابية بسبب

التيارات السياسية التقليدية.كما كشفت الدراسة أن دور المرأة كان حاضرا في التجربتين الأردنية و البحرينية من خلال المشاركة الشعبية في التحركات السياسية و الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وأن هناك تشابه بين المرأة الأردنية والبحرينية في الموروث الثقافي وإن كانت حدته أكثر في البحرين (أبو غزالة، 2007). وسعت دراسة الخزاعي الموسومة ب" المرأة الأردنية و تحديات وصولها للبرلمان، دراسة سوسيولوجية – ميدانية للمرشحات للانتخابات"، إلى الكشف عن المعوقات التي حالت دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات لهذه الانتخابات. توصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات للانتخابات البرلمانية هي التنافس والتعصب العشائري، وعدم تقبل الرجل وخاصة في المناطق الانتخابية ذات البعد العشائري لخروج صوت المرأة خارج نطاق العشيرة، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج سياسية مقنعة للمواطن الأردني (الخزاعي، 2006) . كما أجرى الختاتنة دراسة بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، دراسة ميدانية لواقع واتجاهات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية"، هدفت إلى التعرف على واقع واتجاهات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، ومعرفة طبيعة السلوك الانتخابي للمرأة. توصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب وراء عزوف المرأة عن المشاركة السياسية هي أن الانتخابات صورية، التلاعب والتزوير في الانتخابات، عدم الثقة في العملية الانتخابية، عدم جدوى العملية الديموقراطية ومنع الأهل و الأقارب. أما عن دور تعليم وعمل المرأة في المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية، كشفت الدراسة أن اتجاهات المرأة المتعلمة والعاملة والموظفة نحو المشاركة السياسية أعلى من غيرهن(الختاتنة، 2005) . أما دراسة خيذر بعنوان " مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي، دراسة ميدانية على عينة من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم "، فقد هدفت إلى الكشف عن العوامل التي ساعدت المرأة الجزائرية في اقتحام المجال السياسي. بيّنت الدراسة أن أغلبية المبحوثات التحقن بالأحزاب

السياسية عن طريق نشاطهن الاجتماعي بسبب مستواهن التعليمي العالي. كما أظهرت أن دوافع المشاركة السياسية لدى المبحوثات هي الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالمكانة والقيمة الإنسانية، وجاءت الامتيازات الاجتماعية في المرتبة الثانية تليها الحاجة الاقتصادية لرفع المستوى المعيشي. كما توصلت الدراسة أن نسبة مشاركة المناضلات في اتخاذ القرار السياسي أعلى من نسبة عدم المشاركة لكون ارتفاع المستوى التعليمي له دور كبير في التأثير على المشاركة في اتخاذ القرار (خيذر، 2001).

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة دراسة سانتا موهان وآخرون Mohan et al "Santha بعنوان" المرأة والمشاركة السياسة في الهند"، التي كشفت أن النساء بعيدة عن السياسة، إذ من ناحية مشاركة المرأة في البرلمان ومواقع السلطة لم تتجاوز أبدا 15٪ من مجموع المقاعد(545)، كما بيّنت الدراسة أن مشاركة المرأة في المجالس الولائية أقل من مشاركتها في البرلمان،لذلك تظهر الدراسة أن عدم وجود كتلة حرجة من النساء في المؤسسات السياسية يجعل من الصعب على المرأة أخذ مركز الصدارة ودفع جدول الأعمال إلى الأمام بسبب تهميشها عمدا من قبل القوى المهيمنة على المؤسسات السياسية، وكشفت الدراسة أن الحقائب المسندة إليهن محصورة في الصحة ورعاية الأسرة، السياحة، الثقافة، الإعلام وتنمية الموارد البشرية، أما عن نوعية مشاركة المرأة فهي أكثر نشاطا في قضايا المرأة، الصحة والرعاية الاجتماعية (سانتا موهان وآخرون، 2002). وأجرت لجنة الفرص المتساوية التي أنشأها البرلمان البريطاني دراسة مقارنة هدفت إلى تحديد الاستراتجيات المستخدمة لتحقيق نسب تمثيل أعلى للنساء وكيفية الاحتفاظ بتلك المستويات، حيث توصلت إلى أنه حتى يتحقق التغيير المنشود لابد من توفر كتلة حرجة من النساء تبلغ30٪ من أعضاء المجالس التشريعية، وهذا ما حدث بالفعل في البرلمانات المحلية في بريطانيا كبرلمان ويلز والبرلمان الأسكتلندي. وبينت الدراسة أن الثقافة النمطية والمعتقدات المتحيزة ضد المرأة مازالت منتشرة، وأن العوامل الحاسمة في زيادة التمثيل السياسي للنساء هي العوامل السياسية

وليس العوامل الاقتصادية. (دراسة بريطانية عن التمثيل السياسي للمرأة، 2000). وتناولت دراسة هيج سيكجي "Hege Skjeie" بعنوان " النساء في البرلمان في النرويج" موضوع اندماج المرأة في العملية السياسية خلال الفترة 1988و1992. كشفت الدراسة أن هناك اختلاف في طرح القضايا والمجالات المثارة من قبل الرجال والنساء، إذ أن النساء تناولن القضايا المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، بينما كانت السياسات الاقتصادية وقضايا الطاقة والأمن القومي والشؤون الخارجية مثيرة للاهتمام بشكل خاص لدى الرجال، وتوصلت الدراسة أن المرأة قد ساهمت في إحداث تغيير وجهات نظر الأحزاب، ومن ثمة على جداول أعمال هذه الأحزاب (هيج سيكجي، بدون سنة).

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح بالعينة بهدف رصد وتحليل ممارسات النخبة النسوية في المجال السياسي.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من النساء المشتغلات في الجهاز الحكومي (وزيرات)، عضوات في البرلمان بغرفتيه، قياديات وناشطات في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية. ونظرا لتعدد الأحزاب السياسية في الجزائر (21حزبا سياسيا) كان لزاما اختيار أربعة أحزاب فاعلة في الساحة السياسية الجزائرية تمثل مختلف التيارات الإيديولوجية، للوصول إلى تمثيل دقيق لمجتمع الدراسة، وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على حزب التجمع الوطني الديموقراطي، حزب جبهة التحرير الوطني، حزب العمال، حركة مجتمع السلم. ونظرا للعدد الكبير للنقابات تمّ اختيار نقابتين بطريقة قصدية فيما يخص نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين باعتبارها الشريك الفعلي والمفاوض الأساسي المقبول للسلطة، أما نقابة الأساتذة المساعدين في العلوم الطبية فتمّ اختيارها بطريقة عشوائية من بين النقابات المستقلة في الجزائر.

ثالثا: عينة الدراسة:

أخذت عينة مكونة من(150) وقد وزعت على النحو التالي: وزيرة منتدبة واحدة من ثلاث (توجد وزيرتان منتدبتان ووزيرة واحدة في الجهاز الحكومي). خمسة عشر(15) برلمانية، ثلاث(3) في الغرفة العليا من سبعة(7) واثنا عشر(12) من ثلاثين(30) في الغرفة السفلى.

أما في الأحزاب السياسية فقد بلغ عدد النساء الناشطات والقياديات (91) موزعات على النحو التالي: التجمع الوطني الديمقراطي: 29مناضلة، حزب جبهة التحرير الوطني: 27 مناضلة، حركة مجتمع السلم: 26 مناضلة.حزب العمال: 09 مناضلات.

أما في النقابات المهنية بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (43)، موزعات على النحو التالي: نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين: (27) نقابية (لم تزود الباحثة بأي احصائيات على عدد المناضلات في هذه النقابة رغم الاتصال عدة مرات بالجهة المسؤولة على مستوى المركزية الوطنية للنقابة في الجزائر العاصمة، والحال ذاته فيما يتعلق بعدد المناضلات في الأحزاب السياسية). نقابة الأساتذة المساعدين في العلوم الطبية: (16) نقابية من 100 نقابية على مستوى مستشفى مصطفى باشا الجامعي بالجزائر العاصمة.

سادسا: أداة الدراسة:

إن أداة الدراسة الأساسية التي اعتمدتها الدراسة هي الاستبيان الذي صمّم خصيصا للإجابة على تساؤلات الدراسة.

سابعا: صدق الأداة:

لضمان صدق الاستبيان كأداة لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، ولكي تكون الأداة شاملة وتغطي كافة محاور الدراسة وبشكل دقيق وواضح تمّ عرض الاستبيان على المحكمين من أصحاب الاختصاص في علم الاجتماع

والقياس والتقويم في علم النفس، للتأكد من تغطية الأداة لكافة أبعاد الدراسة، وعلى ضوء اقتراحات المحكمين تمّ استبعاد بعض الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى تخدم أهداف الدراسة وعلى ذلك صمّم الاستبيان بشكله النهائي.

ثامناً: ثبات الأداة:

بغرض التأكد من ثبات الأداة تمّ استخدام أسلوب إعادة تطبيق (Test.R.test) حيث تمّ اختيار عينة عشوائية مكونة من (20) امرأة من النخبة النسوية في الجزائر بعد استثنائهم من العينة الأصلية للدراسة وتوزيع أداة الدراسة عليهم في المرة الأولى وبعد مرور أسبوعين تمّ توزيعها عليهم مرة أخرى، ومن ثمة استخراج معاملات الارتباط بين مجالات الدراسة في التطبيقين، جدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1)

معاملات الارتباط بين مجالات الدراسة في التطبيقين

الرقم	المجال	معامل الارتباط
1	طبيعة الممارسات في المجال السياسي	0.92**
2	عوامل الصعود إلى مراكز صنع القرار	0.93**
3	تحديات مشاركة المرأة في المجال السياسي	0.95**
4	آليات تفعيل المشاركة السياسية	0.94**
	الأداة ككل	0.80**

** دالة عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يظهر من جدول (1) أن معاملات الارتباط بين التطبيقين على العينة الاستطلاعية لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.92- 0.95) وهي معاملات دالة

إحصائياً، وتعبر عن درجة ثبات مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة، وبلغ معامل الارتباط للأداة ككل (0.80) وهو معامل ارتباط عالي.

كما تمّ تطبيق معادلة كرونباخ ألفا على العينة الأصلية لمعرفة معامل ثبات الاتساق الداخلي لجميع مجالات أداة الدراسة والأداة ككل، جدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)

معاملات كرونباخ ألفا لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجال	معامل ألفا كرونباخ
1	طبيعة الممارسات في المجال السياسي	0.90
2	آليات الصعود إلى العمل السياسي	0.80
3	تحديات مشاركة المرأة في المجال السياسي	0.91
4	آليات تفعيل المشاركة السياسية	0.90
الأداة ككل		0.86

يظهر من جدول (2) أن معاملات الثبات لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.80- 0.91) وهي قيم مرتفعة تدل على معاملات ثبات عالية لمجالات الدراسة، حيث كان أعلاها لمجال (تحديات مشاركة المرأة في المجال السياسي) بينما كان أدناها لمجال (عوامل الصعود إلى مراكز صنع القرار)، وبلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.86) وهي قيمة مرتفعة وتدل على درجة ثبات عالية لأداة الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

أولا: أشكال ممارسات الدور التي تقوم بها النخبة النسوية في المجال السياسي

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لجميع فقرات مجال "أشكال ممارسات الدور التي تقوم بها النخبة النسوية في المجال السياسي"

الرقم	يسمح دوري الراهن بممارسة مايلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المصيرية.	2.74	0.93	19	متوسطة
2	رسم سياسات الدولة ومتابعتها.	2.53	0.86	26	متوسطة
3	التنسيق بين الفعاليات السياسية لتنفيذ ما تم الإقرار عليها.	2.64	0.86	22	متوسطة
4	وضع خطط إجرائية وتنفيذها.	2.64	0.87	22	متوسطة
5	مساءلة الدولة.	2.57	0.93	25	متوسطة
6	استخدام السؤال كأداة رقابة.	2.66	0.98	20	متوسطة
7	طلب مناقشة وتقديم مشروعات قوانين.	2.83	1.01	17	متوسطة
8	الاعتراض والاستجواب.	2.60	0.90	24	متوسطة
9	معارضة السياسات المحلية والإقليمية والدولية.	2.45	0.90	27	متوسطة
10	التعبير السياسي عن طريق وسائل الإعلام.	2.86	0.92	16	متوسطة
11	التظاهر والإضراب للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة.	2.93	0.92	12	متوسطة
12	حشد عدد كبير من الناس للمطالبة بالحقوق.	2.89	0.86	14	متوسطة
13	توجيه الرأي العام نحو مسألة معينة.	3.11	0.63	6	مرتفعة
14	دعم نشاطات المجتمع المدني والمشاركة فيها.	3.38	0.65	3	مرتفعة
15	دعم المرأة وتوعيتها بحقوقها السياسية.	3.52	0.66	1	مرتفعة

16	دعم المرأة الريفية.	3.47	0.76	2	مرتفعة
17	إدارة المشاريع التنموية.	2.79	1.00	18	متوسطة
18	أكثر فعالية في الشؤون السياسية والحزبية.	2.95	0.78	10	متوسطة
19	أكثر فعالية في القضايا التربوية والأسرية.	3.03	0.76	9	مرتفعة
20	أكثر فعالية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.	3.20	0.69	4	مرتفعة
21	أكثر فعالية في القضايا الثقافية والعلمية.	3.07	0.72	8	مرتفعة
22	مناقشة كل القضايا المطروحة.	3.19	0.69	5	مرتفعة
23	مرتبط بالمشاكل المطروحة وبالمناسبات.	2.93	0.74	12	متوسطة
24	التأثير في الجماهير عن طريق الإقناع وإجادة الخطابة.	2.88	0.60	15	متوسطة
25	أكثر كفاءة وإتقان من عمل الرجل.	3.11	0.68	6	مرتفعة
26	يتميز بالجرأة والصرامة بعيدا عن التعاطف.	2.94	0.71	11	متوسطة
27	ينحصر في تنفيذ القرارات التي تملى علي.	2.66	0.87	20	متوسطة
28	أداء ليس مستمرا ولا فعالا.	2.28	0.86	28	متوسطة
29	أداء ضعيف وشكلي.	2.07	0.77	29	متوسطة
المجال الكلي / أشكال ممارسات الدور التي تقوم بها النخبة النسوية في المجال السياسي		2.86	0.42		متوسطة

بيّنت نتائج جدول (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال " أشكال ممارسات الدور التي تقوم بها النخبة النسوية في المجال السياسي " قد تراوحت بين (2.07-3.52) حيث كان أعلاها للفقرة (15) " دعم المرأة وتوعيتها بحقوقها السياسية " بدرجة تقييم مرتفعة ثم للفقرة (16) " دعم المرأة الريفية" بدرجة مرتفعة أيضا، أما الفقرة (26) " يتميز بالجرأة والصرامة بعيدا عن التعاطف" يبدأ عندها المتوسط الحسابي(2,94) بدرجة متوسطة، وكان أدناها للفقرة (29) " أداء ضعيف وشكلي " بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي/ أشكال ممارسات الدور التي تقوم بها النخبة النسوية في المجال السياسي (2.86) بدرجة تقييم متوسطة.

يتضح من هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة ماتزال في موقع تابع في المجال السياسي، حيث أن دورها يغلب عليه دعم وتوعية المرأة بحقوقها السياسية، دعم المرأة الريفية، دعم نشاطات المجتمع المدني والمشاركة فيها، مما يدل أن المواقع التي تحتلها النساء في المجال السياسي هي مواقع تنفيذية وليست مواقع رسم سياسات واتخاذ قرارات. أما عن نوع القضايا التي تطرحها أفراد عينة الدراسة والتي أثبتت فيها فعاليتها، بيّنت النتائج أنها " أكثر فعالية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية" بمتوسط حسابي(3,20)، فالقضايا الثقافية والعلمية" بمتوسط حسابي(3,07)، ثم " القضايا التربوية والأسرية" بمتوسط حسابي(3,03)، وكلها أخذت درجة تقييم مرتفعة. بينما أخذت "القضايا السياسية والحزبية" درجة متوسطة بمتوسط حسابي(2,95). هذه النتائج تلقي الضوء على أدوار المبحوثات في المجال السياسي، التي لا زالت تخضع للتقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، إذ أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية والتربوية تعد امتدادا للأدوار النمطية التي حددها المجتمع للمرأة. وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسات (سانتا موهان، 2002)، (هيج سيكجي، بدون تاريخ) في أن المرأة مازال دورها محصورا في القضايا ذات الارتباط بخصائصها الأنثوية، والذي يؤكد ذلك احتلال القضايا السياسية والحزبية الترتيب الأخير في القضايا التي تتفاعل معها أفراد عينة الدراسة، مما يمكن أن يستنتج أن أفراد عينة الدراسة مازالت بعيدة عن آلية اتخاذ القرار والتأثير فيه، على الرغم من وجودها الموضعي في المواقع السياسية، وأن دورها من حيث الممارسة والفعالية مازال محصورا في القضايا المرتبطة بالسياسات الاجتماعية، التربوية والثقافية.

وفيما يتعلق بموقف أفراد عينة الدراسة من أدائهن السياسي، تظهر النتائج أن الترتيب الأخير الذي أخذه كل من "أداء ليس مستمرا ولا فعالا " (28)، أداء ضعيف وشكلي" (29) بمتوسط حسابي (2,28، 2,07)، قد يشير إلى أن المبحوثات يقيّمن أداءهن على أنه ليس في مستوى طموحاتهن، ولكن راضيات إلى حد ما عن الأداء التي تقوم به في المجال السياسي. كما قد يشير هذا الترتيب إلى أن

المبحوثات ترفضن فكرة أن وجودهن في المجال السياسي مجرد ديكور، وأن أداءهن السياسي ثانوي، شكلي. والمثير للانتباه موقف أفراد عينة الدراسة من أدائهن السياسي الذي اعتبرته أكثر كفاءة وإتقان من عمل الرجل، حيث كشفت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ (3,11) بدرجة تقييم مرتفعة، كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرة" يتميز بالجرأة والصرامة بعيدا عن التعاطف" (2,94) بدرجة تقييم متوسطة، مما يدل أن أفراد عينة الدراسة أكثر ثقة بأدائهن، إذ لا تشعر بأي نقص اتجاه دورها السياسي، بل أكثر من ذلك تشعر بأن أداءها لدورها أفضل من أداء الرجل، مما قد يدل أن أفراد عينة الدراسة أكثر ثقة وجرأة بأدائهن في المجال السياسي.

إذن يمكن استنتاج في هذا المجال أنه على رغم ما توصلت إليه النخبة النسوية من مستوى علمي ثقافي، وتبوئها لمراكز متزايدة الأهمية في المجال المهني، إلا أن مشاركتها السياسية مازالت لم تحقق المأمول من هذه المشاركة، ولم ترق إلى مستوى المكانة التي احتلتها في المجال السياسي على الرغم من أنها مساوية لمكانة الرجل، بسبب سيطرة هذا الأخير عليه، وتخويله صلاحيات تفتقد إليها أفراد عينة الدراسة، مما يجعلها كائنا تابعا يتحدد مصيره تبعا لاختيارات الرجل وقناعاته. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سانتا موهان، 2002) في التأكيد على ضعف أداء المرأة السياسي، بسبب قلة النساء في المؤسسات السياسية وعدم تشكيلها لكتلة ضغط، على خلاف الرجل الذي يهيمن على هذه المؤسسات. وتتعارض مع دراسة(هيج سيكجي، بدون تاريخ)، التي أظهرت أن المرأة قد ساهمت في إحداث تغيير وجهات نظر الأحزاب، ومن ثمة على جداول أعمال هذه الأحزاب. وتتعارض أيضا مع الدراسة البريطانية، 2000)، التي أظهرت أن المرأة أثبتت مكانتها السياسية وأداء أدوارها السياسية في البرلمانات المحلية في بريطانيا كبرلمان ويلز والبرلمان الأسكتلندي. ودراسة (خيذر، 2001)، التي أظهرت أن نسبة مشاركة المناضلات في اتخاذ القرار السياسي أعلى من نسبة عدم المشاركة لارتفاع المستوى التعليمي.

ثانيا : العوامل التي تساهم في صعود النخبة النسوية إلى مراكز صنع القرار

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لجميع فقرات مجال " العوامل التي تساهم في الصعود إلى مراكز صنع القرار "

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	المؤهل العلمي.	3.29	0.80	1	مرتفعة
2	الخبرة المهنية.	3.18	0.86	3	مرتفعة
3	تزكية أحد أعضاء النخبة الحاكمة.	2.78	0.91	6	متوسطة
4	العلاقات الاجتماعية.	2.64	0.99	9	متوسطة
5	الثروة والقوة الاقتصادية.	2.47	0.95	10	متوسطة
6	العلاقات القرابية.	2.28	1.04	12	متوسطة
7	توريث المنصب.	1.91	0.95	14	منخفضة
8	الانتماء الحزبي.	2.95	0.86	4	متوسطة
9	الانخراط في أحد مؤسسات المجتمع المدني.	2.70	0.82	8	متوسطة
10	عن طريق أحد أفراد الأسرة.	2.29	0.90	11	متوسطة

11	الزوج.	2.27	0.92	13	متوسطة
12	العمل الثوري.	2.85	0.89	5	متوسطة
13	توصية من حزب سياسي.	2.71	0.95	7	متوسطة
14	الانتخاب.	3.23	0.84	2	مرتفعة
	المجال الكلي/ آليات الصعود إلى مراكز صنع القرار	2.68	0.48		متوسطة

يظهر من جدول (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال " آليات الصعود إلى مراكز صنع القرار" قد تراوحت بين (1.91-3.29) حيث كان أعلاها للفقرة " المؤهل العلمي "، ثم" الانتخاب" بمتوسط حسابي(3,23)، "فالخبرة المهنية" بمتوسط حسابي(3,18)، وكلها بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان المتوسط الحسابي للفقرة "الانتماء الحزبي"(2,95) ، ومنها توالت الفقرات" العمل الثوري، تزكية أحد أعضاء النخبة الحاكمة، توصية من حزب سياسي، الانخراط في أحد مؤسسات المجتمع المدني، العلاقات الاجتماعية، الثروة والقوة الاقتصادية، عن طريق أحد أفراد الأسرة، العلاقات القرابية، عن طريق الزوج" والتي أخذت كلها درجة تقييم متوسطة. بينما كان أدناها للفقرة " توريث المنصب " بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي/ آليات الصعود إلى العمل مراكز صنع القرار (2.68) بدرجة تقييم متوسطة.

الملاحظ في هذه النتائج أن الخلفية التعليمية والمهنية تعد أحد المعايير لارتقاء في سلم الوظائف السياسية في الجزائر حسب رأي أفراد عينة الدراسة. مما يعني أن معاني الانجاز Achievement بات لها قيمة هامة يعتمد عليها في عملية التجنيد السياسي، غير أن ذلك لم يؤد إلى زوال معاني العزو Ascription حيث

مازالت الاعتبارات التقليدية وفي مقدمتها تزكية أحد أعضاء النخبة الحاكمة، توصية من حزب سياسي، العلاقات الاجتماعية تفعل فعلها كمعايير للترجيح والمفاضلة في بعض الأحيان.

جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة (الختاتنة، 2005)، التي أظهرت دور التعليم في زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي. كما تتفق مع دراسة (خيذر، 2001)، التي أظهرت أن أهم دوافع المشاركة السياسية لدى المبحوثات هي الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالمكانة والقيمة الإنسانية، وجاءت الامتيازات الاجتماعية في المرتبة الثانية تليها الحاجة الاقتصادية لرفع المستوى المعيشي.

ثالثا: تحديات مشاركة النخبة النسوية في المجال السياسي

- أولاً: التحديات السياسية.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لجميع فقرات مجال "التحديات السياسية"

الرقم	إن أهم تحدي الذي يحد من أداء عملي السياسي بفعالية هو:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	النخبة الحاكمة ترفض منافسة النساء لهم في الحكومة.	2.77	0.92	1	متوسطة
2	رؤساء الأحزاب يرفضون منافسة النساء لهم في القيادة الحزبية.	2.49	0.99	9	متوسطة
3	أعضاء البرلمان يرفضون أن تكون المرأة في موقع رئيسة المجلس.	2.57	0.97	7	متوسطة
4	رفض القيادات النقابية أن تكون النساء منافسة لهم في القيادة النقابية.	2.52	0.95	8	متوسطة

5	عدم جدية الأحزاب السياسية في فتح الباب للتمثيل في المجالس المنتخبة والحكومة.	2.64	0.88	6	متوسطة
6	ضعف دور الأحزاب في تكوين الكوادر النسائية.	2.72	0.91	2	متوسطة
7	عدم الاهتمام بإدماج النساء في الهياكل القيادية.	2.71	0.90	3	متوسطة
8	للرجال الصلاحيات الكاملة في مواقع المسؤولية على خلاف المرأة .	2.66	0.93	4	متوسطة
9	قلة الخبرة بالعمل السياسي.	2.47	0.85	10	متوسطة
10	المسألة تتعلق بالقوانين والتشريعات.	2.26	0.77	11	متوسطة
11	البيروقراطية قي توزيع الوظائف السياسية.	2.66	0.85	4	متوسطة
المجال الكلي/ التحديات السياسية		2.59	0.64		متوسطة

يتبين من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال " التحديات السياسية " قد تراوحت بين (2.26-2.77) حيث كان أعلاها للفقرة " النخبة الحاكمة ترفض منافسة النساء لهم في الحكومة "، تليها فقرة" ضعف دور الأحزاب السياسية في تكوين الكوادر النسائية" بمتوسط حسابي بلغ (2,72)، ثم لفقرة" عدم الاهتمام بإدماج النساء في الهياكل القيادية" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة(2,71). أما فقرة (8) و(11)" للرجال الصلاحيات الكاملة في مواقع المسؤولية على خلاف المرأة"، "البيروقراطية في توزيع الوظائف السياسية" فقد بلغ متوسطهما الحسابي(2,66)، كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرة" عدم جدية الأحزاب السياسية في فتح الباب للتمثيل في المجالس المنتخبة والحكومة" (2,64)، وكلها بدرجة تقييم متوسطة. بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (10) " المسألة تتعلق بالقوانين والتشريعات (2,26) " بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي/ التحديات السياسية (2.59) بدرجة تقييم متوسطة.

استنادا إلى هذه النتائج يتبيّن أن التحديات السياسية التي تحدّ من فعالية أفراد عينة الدراسة في المجال السياسي تشير إلى هيمنة الرجل السياسي سواء في

مراكز صنع القرار أو الأحزاب السياسية، حيث دلّت إجابات أفراد العينة إلى أن النخبة الحاكمة ترفض منافسة النساء لهم في الحكومة، وإلى ضعف دور الأحزاب في تكوين الكوادر النسائية وعدم الاهتمام بإدماج النساء في الهياكل القيادية، كما أنها تشير أن للرجال الصلاحيات الكاملة في مواقع المسؤولية على خلاف المرأة بالإضافة إلى البيروقراطية في توزيع الوظائف السياسية وعدم جدية الأحزاب السياسية في فتح الباب أمام المرأة للتمثيل في المجالس المنتخبة والحكومة. هذه النتيجة تلقي الضوء على حقيقة هامة، والتي أكّدها الرئيس الجزائري الحالي في أن المشكلة التي تواجه المرأة في الوصول إلى المناصب السياسية السيادية تعود إلى الرجل السياسي الذي لم يتقبل بعد تواجد المرأة بجانبه، والتي تثبت النزعة التفاضلية لدى الرجل المهيمن على المجال السياسي من خلال ضعف المشاركة المباشرة للمرأة في النشاطات الحكومية، إذ لا توجد إلا ثلاث نساء أعضاء في الحكومة من بينهن وزيرة واحدة واثنتان منتدبتان، وسبعة وثلاثين(37) برلمانية (في الغرفتين) من مجموع503، مما يؤكد أنه كلما اقتربنا أكثر من مراكز القرار السياسي، كلما كانت النساء أكثر إقصاء، والذي يعمل الرجل السياسي على ترسخيه لكي يحظى بمكانة سياسية أعلى، وفي المقابل تبقى المرأة في مكانة متدنية، وهذا ما دلّت عليه النظرية الراديكالية في سيطرة السلطة الذكورية على ذهنيات المجتمع.

- ثانياً: التحديات الاقتصادية.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لجميع فقرات مجال " التحديات الاقتصادية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	ارتفاع التكلفة الانتخابية.	2.46	0.78	3	متوسطة
2	استخدام عنصر المال في العملية الانتخابية يحدد المتقدمين ومستواهم.	2.53	0.83	2	متوسطة
3	قلة الإمكانيات المادية والمالية في دعم مؤسسات المجتمع المدني.	2.69	0.91	1	متوسطة
المجال الكلي/ التحديات الاقتصادية		2.56	0.67		متوسطة

يتبين من جدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال " التحديات الاقتصادية " قد تراوحت بين (2.46-2.69) حيث كان أعلاها للفقرة (3) " قلة الإمكانيات المادية والمالية في دعم مؤسسات المجتمع المدني " بدرجة تقييم متوسطة، بينما كان أدناها للفقرة (1) " ارتفاع التكلفة الانتخابية " بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي/ التحديات الاقتصادية (2.56) بدرجة تقييم متوسطة. تشير هذه النتيجة إلى التحدي الاقتصادي الذي يعترض أفراد عينة الدراسة، والذي يتمثل في عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تأمين احتياجاتها المادية والمالية الضرورية مما ينعكس سلبا على أدائها وفعاليتها، إذ أن الاعتماد على مصادر تمويل من الجهات الحكومية يؤثر على ممارسة اختصاصاتها باستقلالية، ويعطي من جهة أخرى للجهات الحكومية المشرفة عليها دورا أكبر في متابعة ومراقبة نشاطاتها مما يؤدي إلى إعاقة تحركها الحر. لهذا فإن التحدي الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني يكمن في قدرتها على خلق مؤسسات مدنية قادرة على العمل المدني المؤسسي بتمويل ذاتي من أعضائها والمؤمنين بنشاطها، ولعل إجابة المبحوثات على السؤال المفتوح في ما

يتعلق بالتحدي الاقتصادي الذي يعيق عملها السياسي بالتركيز على قلة الإمكانيات المالية والذي تكرر عند معظمهن يؤكد ذلك. أما فيما يخص احتلال تحدي "ارتفاع التكلفة الانتخابية" هذا الترتيب يعود إلى أن مصادر تمويل الحملات الانتخابات في الجزائر يتم بواسطة مساهمة الأحزاب السياسية ومساعدة من الدولة الجزائرية، والذي صرّحت به الكثير من المبحوثات التي التقت بهن الباحثة. وبذلك فإن المترشح لا يتحمل أعباء الحملة الانتخابية.

- ثالثاً: التحديات الجندرية.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لجميع فقرات مجال " التحديات الجندرية "

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	احتكار الرجال لعملية صنع القرار داخل الأسرة وفي المجتمع بمؤسساته المختلفة.	2.94	0.92	1	متوسطة
2	سيادة التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين.	2.81	0.82	3	متوسطة
3	نظرة الآخر لي على أنني عاطفية، انفعالية لا أصلح للعمل السياسي.	2.58	0.89	7	متوسطة
4	الصورة التقليدية للمرأة في الإعلام والمفاهيم الدراسية.	2.70	0.83	4	متوسطة
5	المشكلة ليست قانونية بل ثقافية ترتبط بذهنية المجتمع الجزائري.	2.89	0.81	2	متوسطة
6	ليس لدى الرجل السياسي قناعة حقيقية بدوري السياسي.	2.68	0.84	5	متوسطة

7	غياب إدارة حقيقية في إشراك المرأة في العمل السياسي.	2.68	0.89	5	متوسطة
8	صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية.	2.39	0.88	8	متوسطة
9	الضغوط بسبب كثرة المسؤوليات.	2.39	0.75	8	متوسطة
10	نقص الجرأة والقدرة على القيادة.	2.05	0.64	15	متوسطة
11	يشعرني الناس ومن حولي أن العمل السياسي لا يناسبني.	2.23	0.79	13	متوسطة
12	تعامل زملائي الذكور معي بفوقية.	2.34	0.87	10	متوسطة
13	إصرار زملائي الذكور على التعامل معي كأنثى.	2.30	0.79	12	متوسطة
14	عاطفتي تجعلني غير حازمة في اتخاذ القرارات.	2.01	0.64	16	متوسطة
15	انتقاد الآخرين لي لدخولي العمل السياسي.	2.21	0.70	14	متوسطة
16	نقص الثقة بالنفس.	1.99	0.80	17	منخفضة
17	لا توجد أي عقبة تحد من عملي السياسي.	2.32	0.82	11	متوسطة
المجال الكلي/ التحديات الجندرية.		2.44	0.44		متوسطة

يكشف الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال " التحديات الجندرية " قد تراوحت بين (1.99-2.94) حيث كان أعلاها للفقرة (1) " احتكار الرجال لعملية صنع القرار داخل الأسرة وفي المجتمع بمؤسساته المختلفة " تليها الفقرة (5) "المشكلة ليست قانونية بل ثقافية ترتبط بذهنية المجتمع الجزائري" بمتوسط حسابي(2,89)، واحتلت الفقرة(2)" سيادة التقسيم التقليدي بين الجنسين" الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2,81)، أما الفقرتين (6) و(7) "ليس لدى الرجل السياسي قناعة حقيقية بدوري السياسي"، "غياب إرادة حقيقية في إشراك المرأة في العمل السياسي" فقد بلغ كل منهما متوسط حسابي

متساوٍ(2,68). وفي ما يتعلق بضغوط الدور، أظهرت النتائج أن كل من الفقرتين(8) و(9) "صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية"، "الضغوط بسبب كثرة المسؤوليات" قد احتلتا الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (2,39). أما عن نظرة الوسط الاجتماعي لمشاركة أفراد عينة الدراسة في الحياة السياسية، أظهرت نتائج الجدول ذاته أن الفقرة (3) " نظرة الآخر لي على أنني عاطفية، انفعالية لاأصلح للعمل السياسي"قد بلغت متوسط حسابي يقدر ب(2,58)، بينما بلغت الفقرة(12) " إصرار زملائي الذكور على التعامل معي بفوقية" الرتبة العاشرة، وبمتوسط حسابي بلغ(2,34)، وكلها أخذت درجة تقييم متوسطة. بينما كان أدناها للفقرة (16) " نقص الثقة بالنفس " بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي/ التحديات الجندرية (2.44) بدرجة تقييم متوسطة.

تشير هذه النتائج إلى البنية الثقافية الذكورية التي يتميز بها المجتمع الجزائري والتي مازالت مستمرة من خلال هيمنة الرجل على مراكز صنع القرار سواء في الأسرة أو في المجتمع بمؤسساته المختلفة، بالعمل على الحفاظ على الوضع القائم حتى يضمن استمرار سيطرته وسلطته على المرأة. وهذا يدل على أن المجتمع الجزائري أبوي ذكوري، تتميز العلاقة الاجتماعية فيه بكونها عمودية تنتقل من الأعلى إلى الأسفل، وهذا ما يلاحظ من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المجال. والجدير بالملاحظة هي إجابات المبحوثات عن فقرة" نقص الثقة بالنفس" التي أخذت مرتبة منخفضة، والتي تقود إلى الاعتقاد بأن المرأة الجزائرية التي خاضت ثورة التحرير ضد الاحتلال الفرنسي ولقنته درسا في النضال المسلح، قد نقلت خبراتها وتجاربها للجيل الجديد من النساء لخوض نفس التجربة في النضال السياسي من أجل ترقية المجتمع والمساهمة مثلها مثل الرجل في معركة التشييد والبناء. وبالتالي ليست مشكلة المبحوثات ذاتية ترتبط بالمرأة ذاتها، بل موضوعية نابعة من ذهنية الرجل الجزائري، وازدواجية المجتمع الجزائري الذي يتروح بين الحداثة والتقليد.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة (الختاتنة، 2005)، التي تشير إلى مجموع من التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في المجال السياسي، منها الانتخابات صورية، التلاعب والتزوير في الانتخابات، عدم الثقة في العملية الانتخابية، عدم جدوى العملية الديموقراطية. كما تتفق مع دراسة (سانتا موهان، 2002)، في وجود الهيمنة الذكورية التي تعيق تقدم المرأة في المجال السياسي، و(الدراسة البريطانية، 2000).

رابعا: آليات تفعيل مشاركة النخبة النسوية في العمل السياسي

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لجميع فقرات مجال "آليات تفعيل المشاركة السياسية"

الرقم	أفضل آلية لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي هي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	تكريس مبدأ الديموقراطية.	3.55	0.59	1	مرتفعة
2	تحقيق العدالة في توزيع الأدوار السياسية بين الجنسين على أساس الإنجاز ومبدأ الاستحقاق والجدارة.	3.51	0.65	3	مرتفعة
3	تخصيص نسبة من المقاعد للنساء في مختلف المجالس المنتخبة.	3.11	0.78	14	مرتفعة
4	ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية.	3.43	0.65	7	مرتفعة
5	إدماج مفهوم المشاركة ضمن إطار التنشئة السياسية والاجتماعية.	3.31	0.69	12	مرتفعة
6	زيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار.	3.33	0.78	11	مرتفعة
7	تعزيز نشاطات النساء وقدراتهن في	3.44	0.61	6	مرتفعة

	المجالات الاقتصادية والاجتماعية.				
8	تشجيع الحركة الجمعياتية والعمل النقابي.	3.42	0.61	8	مرتفعة
9	تشجيع الأحزاب السياسية النساء للانخراط في العمل السياسي.	3.47	0.59	4	مرتفعة
10	توعية النساء بحقوقهن السياسية.	3.54	0.55	2	مرتفعة
11	تنشيط المجتمع المدني.	3.34	0.62	9	مرتفعة
12	دعم الحرية السياسية.	3.45	0.60	5	مرتفعة
13	تغيير النظرة الذكورية للمرأة.	3.34	0.71	10	مرتفعة
14	تغيير الصورة الذاتية التي تحملها المرأة لذاتها.	3.18	0.75	13	مرتفعة
المجال الكلي / آليات تفعيل المشاركة السياسية.		3.16	0.41		مرتفعة

الملاحظ في نتائج جدول (8) أن إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المجال قد بلغت أعلاها للفقرة (1) "تكريس مبدأ الديموقراطية" بمتوسط حسابي (3,55) وبدرجة تقييم مرتفعة، وتشير هذه النتيجة إلى رؤية أفراد عينة الدراسة للآلية التي تساهم في تفعيل مشاركتها السياسية، إذ تعتقد في تكريس مبدأ الديموقراطية الأولوية في تهيئة المناخ لبناء مجتمع قائم على العدالة واحترام الحقوق، والذي يتيح لجميع أفراده دون تمييز المشاركة السياسية الفعلية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ الاستحقاق والكفاءة. و تشير النتيجة "توعية النساء بحقوقهن السياسية" الذي بلغ متوسطها الحسابي (3,54) وبدرجة تقييم مرتفعة إلى دور وسائل الإعلام الهام في توعية المرأة الجزائرية بحقوقها كافة بما في ذلك حقوقها السياسية التي يكفلها الدستور الجزائري، وإلى دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تضطلع به لرفع الوعي السياسي عند النساء خاصة في الريف، بتشجيع النساء للانخراط في العمل السياسي، وبالتالي المسؤولية يتقاسمها الجميع إذا كان حقا هناك إرادة لإشراك المرأة في العمل السياسي، ودعم الحرية السياسية.

والملاحظ لهذا المجال/ آليات تفعيل المشاركة السياسية أن المتوسط الحسابي الكلي بلغ (3.16) بدرجة تقييم مرتفعة.

الخاتمة والاستنتاجات:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الأداء السياسي للنخبة النسوية، ومن خلال مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الواردة في الجداول السابقة، تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- إن نسبة تواجد النخبة النسوية في المجال السياسي مرتبط بالمكانة السياسية التي تحتلها فيه، إذ كلما كان هناك ارتقاء في المكانات السياسية كلما انخفضت نسبة تواجد النخبة النسوية، وكلما انخفضت المكانات السياسية كلما ارتفعت نسبة تواجد النخبة النسوية.

- - رغم تواجد النخبة النسوية في بعض مراكز صنع القرار السياسي، إلاّ أن دورها مازال مرتبطا بتنفيذ القرارات لا في صناعتها و اتخاذها، بسبب أنها لم تصل بعد إلى كتلة ضغط وتأثير بسبب قلة عددها من جهة وانفراد الرجل السياسي بالمجال السياسي المتواجدة فيه من جهة أخرى، مما جعلها في موقع منفذ وتابع لا في موقع مؤثر ومبادر.

- سيادة التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين قد ثبت من خلال القضايا التي تتفاعل معها النخبة النسوية والتي أثبتت فيها فعاليتها، والتي لا تخرج عن القضايا التربوية والاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ثم القضايا السياسية والحزبية، مما يعني أنها لم تحدث تقدما في تفعيل أدوارها خارج هذه القضايا التي هي محددة مسبقا في المجتمع الجزائري بين الرجل والمرأة. مما يعني أنها مازالت بعيدة عن المكانات والأدوار السيادية في المجال السياسي على الرغم من المستوى العلمي العالي الذي تتمتع به أغلبها.

- وجود عوامل موضوعية ساهمت في الارتقاء إلى الوظائف السياسية العليا وأهمها المؤهل العلمي والخبرة بالإضافة إلى الانتخاب، لكن دون تجاهل دور العوامل الذاتية التي كان لها أهمية هي أيضا في الوصول إلى المكانات السياسية العليا، مما يعني أن المجتمع الجزائري تسود فيه معايير الانجاز والعزو معا في الترقية السياسية.

- وجود مجموعة من التحديات التي تحد من فعالية الأداء السياسي للنخبة النسوية أهمها تحديات سياسية التي ترتبط باحتكار الرجل السياسي للعمل السياسي وانفراده بالمبادرة واتخاذ القرارات ورسم السياسات، ورفضه لمنافسة المرأة له في موقع المسؤولية الموجودان فيها، مما أثّر سلبا على أدائها السياسي. تليها تحديات اقتصادية التي أثرت سلبا على أداء النخبة النسوية وأهمها قلة الإمكانيات المادية والمالية وعدم توفر مناصب شغل دائمة للمرأة مع قلة الهياكل المساعدة للمرأة العاملة، ثم تحديات جندرية التي ترتبط أساسا في سيادة بعض الذهنيات التقليدية في المجتمع الجزائري الذي مازال ينظر إلى مشاركة المرأة في المجال السياسي نظرة دونية.

- أفضل آلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة حسب النتائج التي توصلت إليها الدراسة تكمن في تكريس مبدأ الديموقرطية بتحقيق العدالة في توزيع الأدوار السياسية بين الجنسين على أساس الاستحقاق والانجاز، بالإضافة إلى ضرورة توعية النساء بحقوقهن السياسية بإشراك وسائل الإعلام والبرامج التربوية في تحقيق هذا الهدف، وتشجيع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني النساء للانخراط في العمل السياسي.

المراجع باللغة العربية:

- أبوغزالة، هيفاء.(2007). المرأة والبرلمان http://www.unifem.org.jo
- الآلوسي، منال. (1985). المرأة والتطور السياسي في المجتمع المعاصر في البلدان النامية. بغداد. الدار العربية للطباعة.
- الختاتنة، عبد الخالق.(2005). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة اليرموك، الأردن، عدد(23).
- الخزاعي، حسين، عمر. (2006). المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد34، عدد3.
- خيذر، جميلة. (2001). مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي، دراسة ميدانية على عينة من حزب التجمع من أجل الثقافة الديموقراطية وجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

_ Giddef ; étude comparative sur la représentation des femmes dans les institutions politiques au Maghreb.(2007) . Unifem.
_ Mohan, S & Ruth, M &Geetha, p &Late, p .(2002). Women and Political Participation in India. Malaysia:International women's Rights action Watch Asia Pacific.
_ Rapport National sur le Développement Humain.(2007).Algerie : Gouvernement algérien.
_ Skjeie Hege, women in Parliament in Norway. http://archive.idea.int/women/parl/annex2a.htm
_ The 2nd phase Action plan to promote Equal Participation by women and men(gist), Adopted by 33rd Cenral Executive Committee Meeting,October4,2000. http://www.awapp.org/wmview.php?ArtID=503.